

خطاب الارتباط (التعاقد)

لخدمات المراجعة المالية للربع الأول والثاني والثالث والميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

خاص وسري

العنوان : مراجعة للسنة المالية ٢٠٢٤

جمعية البر الخيرية بسنابس

تحية طيبة وبعد،

يؤكد خطاب الارتباط هذا بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة المتعلقة بارتباطات أعمال المراجعة والفحص المرفقة وأي مرفقات أخرى (يشار إليها مجتمعة "بالاتفاقية") على الأحكام والشروط التي تم بناء عليها تعيين (مكتب علي عبدالله السلهام محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية المعدة لغرض عام (يشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") لجمعية البر الخيرية بسنابس وذلك للربع الأول والثاني والثالث والميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

يشار إلى الخدمات المبينة في هذه الفقرة فيما بعد إما بـ "خدمات المراجعة" أو بـ "الخدمات" كما يشار إلى كل من:

"طرف أول".

- مكتب / علي عبدالله السلهام محاسبون ومراجعون قانونيون

"طرف ثاني".

- جمعية البر الخيرية بسنابس

وإذا ما حالت ظروف غير متوقعة حالياً دون إتمام الخدمات وإصدار تقرير (التقرير) حولها كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، عندئذ سنقوم بإخطاركم وكذلك المكلفين بالحكومة فوراً واتخاذ الإجراء الذي نراه ملائماً، وبناءً عليه اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما النظامية على ما يلي :

أولاً: هدف ونطاق المراجعة

مراجعة القوائم المالية للطرف الثاني جمعية البر الخيرية بسنابس عن الربع الأول والثاني والثالث والميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م نتشرف ونؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا، إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ في إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيدات إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً، ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

ثانياً: مسؤوليات المراجع

سوف نقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمطلوبات المهنية، وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

(١) تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ وتقديرها وتصميم إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا ويعد خطر عدم اكتشاف



- تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو تحريف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية
- (٢) الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- (٣) تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- (٤) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجمعية على البقاء كجمعية مستمرة وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة بالقوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتم تعديل رأينا وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كجمعية مستمرة.
- (٥) تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- (٦) وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

ثالثاً: مسؤوليات الإدارة

تقوم مراجعتنا على أساس أن (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:

- (١) الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- (٢) الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.
- (٣) تمكيننا مما يلي:
- (أ) الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.
- (ب) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
- (ت) الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل الجمعية ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة المراجعة، وكجزء من أعمال مراجعتنا سوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.



Al-Salamah & Partners

رابعاً: مسؤولية الالتزام بمتطلبات نظام الدفاتر التجارية

يجب على الجمعية الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بدفاترها التجارية وفقاً لمتطلبات نظام الدفاتر التجارية والتعديلات اللاحقة لها.

خامساً: مسؤولية الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية

مدة الانتهاء من التقارير والقوائم وتسليمها والرفع على نظام الوزارة تُحدد من بعد استلام كامل المستندات من قبل الجمعية.

سادساً: الأتعاب والفواتير

تقدر أتعابنا لقاء تنفيذ خدمات المراجعة من واقع الوقت اللازم لتنفيذ مهام المراجعة، عليه تحسب الأتعاب على أساس ساعات العمل المقدرة في ضوء حرصنا أن تكون الأتعاب التي نقدرها لمراجعة حسابات الجمعية عن السنة المالية ليست موضوعاً للمناقشة بأي شكل مع مسئول الجمعية.

ولذلك فإنه يسعدنا أن نحدد تلك الأتعاب بمبلغ إجمالي ٩,٠٠٠ ريال سعودي فقط (تسعة آلاف ريال لا غير ...)

المبلغ ريال سعودي	البيان
٩٠٠٠	أتعاب مراجعة لجمعية الخير الخيرية بمناسبة الربع الأول والثاني والثالث والميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
١٣٥٠	ضريبة القيمة المضافة ١٥ % (الرقم الضريبي ٣١١٠٩٢٢٣٦٨٠٠٠٠٣)
١٠٣٥٠	أجمالي

على أن تسدد على النحو التالي :

- ٥٠ % من قيمة العقد عند التوقيع.
- ٥٠ % من قيمة العقد عند توقيع مسودة القوائم المالية.
- ويتم السداد بأحد الطرق التالية:
- أ - استلام شيك مصدق باسم/ مكتب علي عبدالله ابراهيم السلهام محاسبون ومراجعون قانونيون .
- ب - حوالة مصرفية لحساب المكتب على بنك الأبناء برقم IBAN (SA٥١٠٥٠٠٠٠٦٨٢٠٣٦٧٧١٤٦٠٠٠).
- يلتزم الطرف الثاني بدفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى المبلغ أعلاه حسب النسبة المقررة وقت سداد كل دفعة من الأتعاب حسب النظام المتبع .
- لا يدخل ضمن هذه الأتعاب أية ضرائب أو مصاريف أو رسوم حكومية أو أهلية أو خاصة مفروضة حالياً أو تفرض لاحقاً.

سابعاً: سرية المعلومات

تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سرية بطبيعتها ولا تستخدم إلا للأغراض التي يحددها المكتب والعميل (الجمعية) معاً ، وليست للنشر أو التوزيع لأي طرف آخر بدون إذن كتابي مسبق من العميل (الجمعية).



Al-Kharama Charity

ثامناً: أحكام عامة

- (١) في حال وجود خلاف بين المكتب والجمعية فإن مسؤولية المكتب تنحصر في قيمة الأتعاب المحددة بكتاب الارتباط (التعاقد).
- (٢) في حال عدم التزام الجمعية بما جاء بالفقرة (ثالثاً) مسؤوليات الإدارة فإننا لن نستطيع العمل وبالتالي عدم رد الدفعات المستلمة.
- (٣) نحيطكم علماً بأن خطاب (الارتباط) التعاقد هذا سيظل سارياً للسنوات التالية إلا إذا تم إلغاؤه أو تعديله أو تم إصدار خطاب آخر.
- (٤) حرر خطاب الارتباط (التعاقد) من تسعة بنود ومن نسختين أصل للعمل بموجبها.

تاسعاً: الاستلام والموافقة

نرجو التكرم بالتوقيع على هذه النسخة وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع فهمكم للشروط والترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية.

ولكم خالص تحياتنا وتقديرنا،

سأ

الطرف الثاني
جمعية البر الخيرية بسنابس

الطرف الأول
مكتب علي عبدالله السلهام
محاسبون ومراجعون قانونيون

الاسم: سيد علي ناصر أبو حريز
التوقيع: [Signature]
التاريخ: ٢٠٢٤/١/٢٥ م



الاسم: علي عبدالله السلهام
التوقيع: [Signature]
التاريخ: ٢٠٢٤/١/٢٥ م

